إمتحان السداسي الأول

السؤال الأول:

يُعتبر عنوان البحث العلمي القانوني مدخلًا أساسياً لتحديد جودة البحث وضبط إشكاليته. ناقش كيف يمكن للباحث أن يتجاوز مرحلة صياغة العنوان بنجاح، مبرزًا الخصائص الأساسية التي يجب أن يتصف بها عنوان البحث العلمي القانوني.

الإجابة: 12 ن

مقدمة: يُعتبر **عنوان البحث العلمي القانوني** المدخل الأساسي لتحديد جودة البحث وضبط إشكاليته، وهو أول عنصر يواجه القارئ ويُعطي الانطباع الأول عن جدية الدراسة. صياغة العنوان ليست عملية شكلية فحسب، بل هي خطوة منهجية دقيقة تتطلب وعيًا بالموضوع وإلمامًا بحدوده النظرية والعملية. .... -طرح الإشكالية.....

أولاً: أهمية العنوان في البحث العلمي القانوني

- **إختيار الموضوع وفق ضوابط علمية، ومراعاة لعوامل شخصية وموضوعية:** نشير للعوامل الشخصية والموضوعية بإيجاز
- **القراءة الإستكشافية ودورها في توجيه الباحث:** المكتبات، المكتبات الرقمية...
- **دور المشرف في مرحلة إختيار الموضوع و ضبط الصياغة النهائية للعنوان**
- **واجهة البحث** :العنوان هو بطاقة تعريف بالموضوع، يوجّه القارئ مباشرة إلى مضمون الدراسة.
- **معيار الجودة** :يُعدّ العنوان معيارًا أوليًا للحكم على جدية البحث وعمقه.، مع الأخذ بعين الإعتبار المستوى البحثي: بحث صفي، مذكرة ماستر، أطروحة دكتوراه.
- **صياغة العنوان**: عنوان مبدئي ، قد يتعرض للتعديل او التغيير ....
- **ضبط الإشكالية** :صياغة دقيقة للعنوان تساعد على تحديد الإشكالية القانونية وتوجيه خطة البحث.

ثانياً: الخصائص الأساسية لعنوان البحث العلمي القانوني

1.المقبولية من حيث الطول والقصر

- يجب أن يكون العنوان موجزًا ومركّزًا، لا طويلًا مملًا ولا قصيرًا مُخلاً.
- الطول المناسب يضمن أن يكون الموضوع محددًا وقابلًا للمعالجة دون إفراط أو تفريط.

2.الوضوح والدقة

- العنوان يجب أن يكون واضحًا ودالًا على موضوع البحث، خاليًا من الغموض.
- استخدام المصطلحات القانونية بدقة وفي سياقها الصحيح.
- الدقة تشمل الجانب الموضوعي (تحديد حدود البحث) والجانب الشكلي (سلامة اللغة وخلوها من الأخطاء).

3.إظهار نطاق الدراسة

- على الباحث أن يحدد نطاق بحثه من خلال العنوان :
  - مثال" *في التشريع الجزائري* ← "يحدد الإطار الوطني.
  - مثال" *دراسة في القانون الجزائري والفرنسي* ← "يحدد مجال المقارنة.
- تجنّب العمومية مثل عبارة "*دراسة مقارنة* "دون تحديد الدول أو الأنظمة القانونية.

4.الجِدّة والابتكار

- عنصر الجدة يُظهر مساهمة الباحث في إثراء المعرفة القانونية، خاصة في بحوث الدكتوراه.
- الابتكار لا يعني استخدام عبارات براقة أو دعائية، بل صياغة دقيقة تعكس قيمة مضافة للبحث.
- يجب أن يحافظ العنوان على هويته القانونية بعيدًا عن المبالغة أو الغموض.

5.الجانب اللغوي والجمالي

- احترام قواعد اللغة العربية، وتجنّب الأخطاء الإملائية أو النحوية.
- الابتعاد عن الاختصارات أو الكلمات غير المفهومة.
- التوازن بين الطابع الأكاديمي وسهولة القراءة.

6.إمكانية استخدام الأرقام أو التواريخ

- في بعض الدراسات، يمكن أن يتضمن العنوان رقمًا أو فترة زمنية محددة.
- مثال" :*الصيرفة الإسلامية في النظام البنكي الجزائري – قراءة في أحكام النظام رقم 20-02."*

7.الابتعاد عن الصياغة الاستفهامية أو التعجبية

- لا يُستحسن أن يكون العنوان سؤالًا أو صيغة تعجب، لأن ذلك يضعف الطابع الأكاديمي.

8.الانسجام مع العناوين الفرعية

- العناوين الفرعية يجب أن تكون مستقلة بذاتها، متناسقة فيما بينها، ومكملة للعنوان الرئيسي.
- هذا الانسجام يُظهر التنظيم المنهجي للبحث ويُسهّل على القارئ متابعة الأفكار.

الخاتمة

إنّ تجاوز الباحث لمرحلة صياغة العنوان بنجاح يتطلب:

- **الإيجاز دون إخلال،**
- **الوضوح والدقة،**
- **تحديد نطاق الدراسة بدقة،**
- **الجدة والابتكار،**
- **سلامة اللغة والانسجام مع العناوين الفرعية.**

العنوان ليس مجرد واجهة شكلية، بل هو **أداة منهجية لضبط الإشكالية وتوجيه القارئ نحو مضمون البحث،** مما يجعله معيارًا أساسياً للحكم على جودة العمل العلمي القانوني.

<u>السؤال الثاني:</u>

يستحيل الإلمام بجميع المراجع والمصادر ذات الصلة بموضوع البحث، غير أنّ خصوصية البحث العلمي القانوني تقتضي عدم إغفال بعضها. بين ذلك.

الإجابة: 8 ن

تتنوع المراجع والمصادر المستعلمة في البحوث العلمية بصفة عامة، وفي البحوث العلمية القانونية بصفة خاصة، حيث يتعين على الباحث أن يتمكن من جمع قدر مهم منها (كتب، مقالات، أطروحات ومذكرات، النصوص القانونية...إلخ) حتى يتمكن من الإلمام بموضوع البحث. لكن يبقى من غير الممكن القول بضرورة الإلمام بكل المصادر والمراجع العلمية ذات الصلة بالموضوع.

تقتضي خصوصية الأبحاث القانونية ألا يغفل الباحث الإطار القانوني المتعلق بموضوع بحثه، بمعنى النصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة بموضوع بحثه (بما يشمل تدرجاتها المختلفة)، لأنّ عدم تحيين هذا الإطار يعني تقديم معلومات قد تكون خاطئة أو غير دقيقة في مجال البحث العلمي. وعليه يبقى من المهم بما كان أن يحرص الباحث في العلوم القانونية على تحيين الإطار القانوني والتنظيمي لموضوع بحثه، بما في ذلك النصوص القانونية والتنظيمية الملغاة.